UNEP

أمـــواج المتوسـط

نشرة إخبارية بالعربية والانجليزية والفرنسية تصدرها وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط ● ١٩/١/١٩٩٠ #19

أمواج المتوسط بالعربية
صفحة ٢

الطفل والبحر المتوسط
الصفحتان ٢ و ٣

مشكلة النفايات البحرية والساحلية
الصفحات ٩ ـ ١١

أمواج المتوسط بالعربية

مع صدور هذا العدد، تبدأ أمواج المتوسط القيام بالدور الجديد الذي عهدت اليها به الأطراف المتعاقدة خلال إجتماعها السادس في اكتوبر الماضي وذلك بالاضافة الى النسختين الانجليزية والفرنسية، وسيضمن اصدار النشرة العربية إنتشارها على نطاق واسع في حوض البحر المتوسط وسيؤدي ضمها تحت العنوان الخاص للنشرات السابقة لمراكز النشاط الأربعة دعم مهمة الاتصال والاعلام في داخل خطة عمل البحر المتوسط. وترحب أمواج المتوسط بقرائها الجدد باللغة العربية الذين يمثلون الجزئين الجنوبي والشمالي لبحرنا المشترك. وسيجري تيسير تغطية جديدة من هذه البلدان. وهذه على اي حال المهمة التي وضعها المحررون لأنفسهم ألا وهي الاستفادة من نشرة لها جمهور واسع لتشجيع الحوار بين شمال وجنوب حوض البحر المتوسط، وهو حوار طالما اكده السياسيون والعلماء والبيئيون. وبناء على هذه الروح، ندعو قراءنا القدامى والجدد لتزويدنا بالمعلومات والاقتراحات والنقد الذي سيساعدنا على الاستجابة لرغباتهم على نحو أفضل. فلا ينبغي تناول القضايا البيئية في اطار المختبرات الأكاديمية أو بواسطة مجموعات صغيرة من الخبراء في سلسلة من الاجتماعات او المشاورات او حلقات المناقشات او بواسطة متخذي القرار في الأجهزة الحكومية الملائمة. لقد أصبح الانشغال بالمستقبل يشكل جزءا من حياتنا اليومية. ولتقديم معلومات عن البيئة، ينبغي ان تتوفر، في المقام الأول، عملية للربط بين مستويات مختلفة من التفكير والعمل. ويعتمد ذلك على فعالية الجهود التي تبذل لمكافحة التلوث.

امواج المتوسط

٥ ـ ١١ حزيران ـ يونيه

الطفل والبحر المتوسط

حقوق الأطفال

«ليس من السهل أن ندرك مدى التحولات التي ستحدث في حوض البحر المتوسط أثناء الأربعين عاما القادمة. ولعلنا نتبين هذا المدى على نحو أفضل لو تذكرنا أن ٦٠ في المائة من سكان البحر المتوسط في عام ٢٠٢٥ لم يولدوا بعد». بهذه الملاحظة الختامية ينقل تقرير الخطة الزرقاء ـ بمعنى ما ـ عجلة القيادة الى الأجيال المقبلة، مؤكدا أن ال ٣٢٥ مليونا من «سكان البحر المتوسط الجدد» الذين سيولدون حتى ذلك التاريخ هم ورثة البيئة التي نعد نحن المسؤولين عنها ومديريها في الوقت الراهن. وأن «على سكان البحر المتوسط اليوم تقع مسؤولية أن يقبلوا دون تسويف الاتجاهات غير المواتية، وأن يعدوا مستقبلا مقبولا لأنفسهم ولخلفهم» وبعبارة أخرى ينبغي تدريب مئات الملايين من الأطفال الذين يعيشون اليوم في حوض البحر المتوسط على أن يكونوا مواطنين أكثر وعيا بمخاطر البيئة من ابائهم. وبمناسبة اليوم العالمي للبيئة، وأسبوع البيئة في البحر المتوسط (٥ ـ ١١ حزيران ـ يونيه) دعي المسؤولون السياسيون والايكولوجيون والمعلمون والسلطات المحلية والمنظمات الى أن يركزوا حملات توعيتهم هذا العام على الأطفال، وأن يتجهوا اليهم مباشرة لينبهوهم الى الدفاع عن الطبيعة. غير أن تدريب الأطفال غير متصور مالم نكفل لهم أولا ظروفا تسمح لهم بتلقيه. وكيف نستطيع أن نتحدث عن تنبيه طفل ما الى البيئة ومشكلاتها إذا كان هذا الطفل نفسه محكوما عليه بالعمل، ومهددا في حقوقه الأساسية بل في حياته ذاتها؟ إن أكثر من مليار إنسان ـ أي خمس البشرية ـ مازالوا يفتقرون الى التغذية الكافية والمياه النقية والتعليم والرعاية الصحية الأولية. ويتزايد الوضع تفاقما في هذه المجالات منذ عقد في البلدان الأكثر فقرا في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية مع تزايد ديونها ومن المؤكد أن الأطفال هم الذين يدفعون الثمن الأكبر.

ستكون القضية الرئيسية لليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران ـ يونيه القادم، الذي يوافق كذلك بداية أسبوع البيئة في البحر المتوسط هي «الطفل والبيئة». وينبغي أن يكون محور حملات التوعية التي ستجري في البلدان الساحلية هو حق الطفل في بيئة صحية ووسائل توعية صغار أبناء البحر المتوسط للدفاع عن بحرهم وتراثهم المشترك.

وليس الوضع في بلدان البحر المتوسط بهذه الدرجة من الخطورة، إذ نشهد بشكل عام إنخفاضا في معدلات الوفيات وتحسنا في مستوى المعيشة، وإنما هناك تفاوتات شديدة بين الشمال والجنوب، بل حتى داخل بلدان محددة. ولو أننا أخذنا معدل وفيات الأطفال حتى سن الخامسة، وهو المعدل الذي تستخدمه منظمة اليونسيف ومنظمات أخرى كمؤشر الى رفاهية الطفولة فسنجد أنه ما من بلد من بلدان البحر المتوسط يندرج في مجموعة البلدان ذات المعدلات شديدة الارتفاع، وإن أربعة بلدان (مصر وليبيا والمغرب

والجزائر) تندرج في مجموعة المعدلات المرتفعة، وخمسة (تركيا وتونس وسوريا ولبنان وألبانيا) تندرج في مجموعة المعدلات المتوسطة، وثمانية تندرج في مجموعة المعدلات المنخفضة (يوغسلافيا واليونان وإسرائيل وأسبانيا وإيطاليا وفرنسا وقبرص ومالطة). وهذا مثال اخر على الانفصام بين الشمال والجنوب الذي يشكل أخطر تحدي في العقود القادمة، ويجعل البحر المتوسط، على حد تعبير الدكتور طلبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، «عالما صغيرا يمثل الكوكب بأسره». غير أن علينا ألا ننسى كذلك النزاعات التي تجتاح شرقي البحر المتوسط (الأطفال هم أول الضحايا) والضغوط المتزايدة التي تمارس على البيئة نتيجة التوسع الحضري (٨٠ في المائة من سكان البحر المتوسط سيعيشون في مدن خلال جيل مقابل ٤٠ في المائة منذ نصف قرن فقط) وما يرتبط به من مخاطر على التربة والغابات وعدم كفاية الاصحاح والضوضاء وألوان التلوث التي تقع اثارها بدرجة أكبر على مجموعة الأطفال الأكثر تضررا.

وهكذا تتشكل في المجتمعات النامية وفي القطاعات الهامشية في المجتمعات الصناعية حلقة مفرغة حقيقية، ويمثل الفقر مصدر التدهور البيئي كما لاحظ تقرير بروندلاند في عام ١٩٨٧: «إن من السهل أن يدفع التعساء الذين يشعرون بالجوع الى تدمير بيئتهم المباشرة لكي يعيشوا، فهم يقتلعون الغابات وماشيهم تنهك المراعي وهم يفرطون في إستخدام الأراضي الحدية ويغزون المدن المكتظة أصلا بالاسكان». ومن ثم فان الاجراءات التي تسمح بكسر هذه الحلقة المفرغة للفقر ـ فقر الأمم والجماعات والأسر ـ تمثل شروطا لا غنى عنها لوقف استمرار تدهور البيئة.

وقد شهد عام ١٩٨٩ ـ في ٣٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ إعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع لوثيقة حقوق الطفل. وعلى الدول الأعضاء الآن أن تصدق عليها، وأن تعمل دون تسويف في المجالات الرئيسية الثلاثة لتطبيق الاتفاقية، وهي حق الطفل في الحياة والتنمية والحماية، مما يضمن حقه في إطار لائق للحياة وفي بيئة صحية.

الطفل وضعف البيئة

نجد في البلدان الصناعية لشمال البحر المتوسط أن الثروة أو الازدهار الاقتصادي هو مصدر تدهور البيئة، فهذه البلدان أساسا هي المسؤولة عن تراكم النفايات المنزلية والنفايات الصناعية السامة وغازات العادم واجتثاث الغابات لأغراض صناعية. كما يشكل النمط السائد من الاستهلاك الكثيف تهديدا لا يقل خطرا للمستقبل. ومن ثم فان حماية الطفل تعني اعداده لأن يكون مواطنا مسؤولا من مواطني البحر المتوسط. وكما يذكر تقرير الخطة الزرقاء فان «جمهور الشباب لا يدرك دائما الوقت اللازم لانبات شجرة وإدارة غابة وإخصاب التربة وإنتزاعها من بين براثن التصحر. وهو لا يدرك دائما هشاشة العالم الذي ورثه. وهذا المجال الخصب يمكن أن يكون موضع تبادلات مثمرة فيما بين البدان الساحلية: كتيبات للشباب والتربية البيئية وبرامج التليفزيون». وكثير من المؤسسات الدولية تعزز أو تشجع هذا الجهد التربوي وذلك مثل البرنامج الدولي للتربية البيئية المشترك بين اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي بدأ في عام ١٩٧٥ في أعقاب مؤتمر ستوكهولم. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك مع اليونسيف في وضع تقرير عن حالة البيئة العالمية من زاوية الأطفال يزمع إصداره في العام الحالي. وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما وكذلك السلطات المحلية. وتتوجه كثير من مدن ساحل البحر المتوسط الى الأطفال في إطار خارج المدرسة، أو بتعاون المعلمين، بتنظيم عمليات «الأبواب المفتوحة» والزيارات للمتنزهات الطبيعية وعمليات تنظيف الشواطىء والغابات. ولكن بالرغم من تطور هذه الأعمال المحلية التي تشهد بما تثيره كلمة «البيئة» من حماس لدى التلاميذ ومعلميهم فما زال هناك شوط طويل حتى تفهم بيئة البحر المتوسط في واقعها الملموس. فما زالت كتب العلوم الطبيعية في غالبية البلدان جامدة ذات مضمون عام، ولا تحدث الطفل عن البيئة المحددة التي يوجد فيها. وعلاوة على ذلك، لم يكن دور أجهزة الاعلام في هذا الصدد إيجابيا دائما. فما زلنا في بداية دراستنا للأثر الذي يمكن لتطور الوسائل السمعية ـ البصرية أن يحدثه على الصورة التي يشكلها الطفل عن البيئة، فطفل المدن الكبيرة الجديدة في البحر المتوسط ـ الذي كان من قبل على صلة بالشارع وبطبيعة مازالت ماثلة في الوسط الحضري ـ قد غدا الآن حينما تتاح له فرصة التعليم الجيد يوزع وقته بين المدرسة وجهاز التليفزيون، ويميل مجاله اليوم الى أن يقتصر على أبعاد «الشاشة الصغيرة» التي يرى فيها الطبيعة كأنها شيء مجرد، يتم تناولها في برامج متخصصة ينوب فيها مبسطو العلوم ـ مثل الاخصائيون في الاقيانوغرافيا والبراكين وعلم الكهوف ـ عن المجتمع في إقامة الصلة بين طبيعة منسية وجمهور شاب محروم من جذوره وحبيس داره. ويتزايد جمهور البرامج البيئية المصممة بذكاء، لكنها تغرق في بحر نشرات الأنباء وتنوع البرامج والرسائل الاعلانية. وفي خضم هذا الطوفان السمعي البصري يتهدد النسيان أي فكرة هامة عن الدفاع عن البيئة حتى لو عولجت بمهارة. ولا يستطيع الطفل أن يقوم بترتيب أولوياته بين رسومه المتحركة ومسلسلاته، أو هو يتصور الطبيعة بربطها بفكرة عن مغامرة لا يستطيعها إلا بضعة أفراد متميزون (الملاحون الوحيدون وبعثات القطب الجنوبي).

> *يشكل الأطفال دون العاشرة المجموعة الرئيسية التي تتهددها مخاطر إصابات الأذن والعينين والأنف (٥٠ في المائة من الأمراض الملموسة) والبشرة واضطرابات الجهاز الهضمي (٢٠ في المائة) المرتبطة إرتباطا وثيقا بتلوث مياه الاستحمام المقدر بكثافة الكوليفورم والتي يقدرها خبراء اخرون بعدد المكورات المعوية، وتلوث رمال الشواطىء. ومن ثم فان الأطفال هم أول من يستفيد من معايير نوعية مياه الاستحمام التي اعتمدت في مختلف بلدان البحر المتوسط.*

ومن ثم فان الأهمية المتزايدة التي توليها وسائل الاعلام لحماية البيئة تستدعي استكمالها بعمل ومشاركة ميدانية. وهذا هو الاتجاه الذي تسير فيه الآن غالبية البرامج التربوية وحملات التوعية التي تقوم بها المنظمات الكبرى التي تهتم بجوانب الطفولة وبرامج الأطفال: برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو واليونسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمجلس الأوروبي. وينبغي أن يكون أسبوع البيئة في البحر المتوسط مناسبة لأن نعيد الى الطفل البحر وسواحله في إطارها الطبيعي الأقرب اليه حتى تنكشف أمامه المشكلات الأكثر إلحاحا والتي يستطيع أن يدركها على الفور مثل تبديد الموارد والنفايات والامداد بالمياه والاصحاح والأخطار المحدقة بالأنواع النباتية والحيوانية. وفي مثل هذا المجال ينبغي لخيال المسؤولين عن وضع البرامج وتنفيذها أن يتجاوب مع خيال الأطفال.

صورة الغلاف مأخوذة عن كتيب أصدره كميون سالرنو بايطاليا الذي يبذل الكثير من الجهود ـ شأنه شأن السلطات المحلية الأخرى في حوض البحر المتوسط ـ لكي ينشر بين سكانه ـ وخاصة الأطفال ـ قضية الدفاع عن البيئة.

مبادرة الأدرياتيك: منجزات خطة عمل البحر المتوسط هي الأساس

بدأت «مبادرة الأدرياتيك» في ١٧ أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٩ أثناء لقاء بين رئيسي وزارة إيطاليا ويوغوسلافيا في أوماج. وجاء هذا اللقاء بعد صيف بالغ القسوة بالنسبة لبحر الأدرياتيك وبيئته، إذ كانت ظاهرة «المد الأحمر» (أي تكاثر العوالق) قد إكتسبت أبعادا لم يسبق لها مثيل، وشعر الرأي العام بالفزع، وأحس المسؤولون السياسيون بالقلق إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الخسائر التي تعرضت لها صناعة السياحة على ساحل الأدرياتيك. وقد خصصت «أمواج المتوسط» (المجلد الرابع ١٩٨٩) ملفا لظاهرة التخثث وتكاثر العوالق، ركزت فيه على الظروف السائدة في الأدرياتيك، وخاصة في دلتا نهر بو. ومن المؤسف أن الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين لم تؤد إلا الى تفاقم الوضع. وقد إتفقت الحكومتان الايطالية واليوغوسلافية ـ في إعلان نوايا أعلن عقب لقائهما ـ على الاضطلاع بمشروع تعاون متنوع وديناميي عرف باسم «مبادرة الأدرياتيك» مفتوح منذ البداية لكل الدول المطلة على هذا البحر أو المعنية به بسبب قربها من حوض الأدرياتيك سواء كانت واقعة جنوب هذا البحر أو شماله.

ونص الاعلان على بدء برنامج مشترك لحماية الأدرياتيك «إستنادا الى عشر سنوات من الخبرة تتيحها خطة عمل البحر المتوسط التي ستظل تلعب دورا مفيدا في الدعم العلمي والتنسيق». وهكذا إعترفت الحكومتان تماما بان تطوير تعاونهما الثنائي ينبغي أن يندرج في الاطار الذي وضعته خطة عمل البحر المتوسط، ومن هذا المنظور دعيا الدولتين الأخريين المعنيتين مباشرة ـ ألباني واليونان ـ الى الانضمام الى المبادرة.

وفي الاجتماع العادي السادس للاطراف المتعاقدة في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٨٩، أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من إعلان أوماج، أبلغ الوفد الايطالي ممثلي حكومات البحر المتوسط الأخرى ببدء المبادرة، وأكد الوفد اليوغوسلافي الاتفاق، وأعرب الوفد اليوناني عن تأييده للمبادرة، وعزمه على المشاركة النشطة فيها. وهكذا إعتمدت بلدان البحر المتوسط بالاجماع في نهاية الاجتماع توصية بعنوان «إجراءات خاصة من أجل البحر الأدرياتيكي» اعترفت فيها بخصوصية هذا البحر، وأبدت إرتياحها لعزم الحكومتين الايطالية واليوغوسلافية على تنفيذ برنامج دون إقليمي مشترك. وأوصت في الوقت ذاته بتعزيز التعاون المتبادل بين كل عناصر خطة عمل البحر المتوسط، وخاصة مدبول وبرنامج الأعمال ذات الأولوية والخطة الزرقاء والدول المطلة على الأدرياتيك، وطالبت وحدة التنسيق بمواصلة تقديم الدعم العلمي والتقني، وشجعت اليونان والاتحاد الاقتصادي الأوروبي على المشاركة في أنشطة حماية الأدرياتيك.

وتوبعت هذه التوصيات سريعا حيث جرت أول مشاورة رسمية في أثينا من ١٨ الى ٢٠ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٩، وقبل ذلك كانت الأمانة قد وضعت برنامجا لتنفيذ المبادرة يتمحور حول أهداف إعلان جنوة في عام ١٩٨٥ والعناصر الرئيسية في خطة عمل البحر المتوسط. وضم إجتماع المشاورات ممثلي الدول الأربع الساحلية المعنية الاتحاد الاقتصادي الأوروربي برئاسة السيد مانوس منسق خطة عمل البحر المتوسط. وأعلن ممثل إيطاليا عن التدابير الأولى التي اتخذتها إيطاليا، وهي تدابير مثيرة إذ تشمل اعتماد إئتمان أول في صيف ١٩٨٩ يبلغ ٥٠ مليار ليرة لمواجهة ظاهرة تكاثر العوالق على طول الساحل الايطالي من الأدرياتيك، على أن تخصص اعتمادات جديدة في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ تبلغ ٤٠٠ و ٤٦٤ مليار ليرة على التوالي للتدابير الوقائية. وأبلغت يوغوسلافيا من جانبها شركائها بالأنشطة الجارية على ساحلها، وببدء التعاون الايطالي اليوغوسلافي تحت إشراف لجنة مشتركة. وأكدت اليونان دعمها، وحددت الاجراءات التي تقوم بها في بحر أيونا جنوب الأدرياتيك، وخاصة في كورفو حيث تجري الاستعدادات لمشروع تخطيط متكامل نموذجي للجزيرة في إطار خطة عمل البحر المتوسط. كما حيا ممثل ألبانيا اعلان النوايا وأوضح أن حكومته قد أبلغت ايطاليا ويوغوسلافيا رسميا بحرصها على المشاركة مع اليونان، وفي إطار خطة عمل البحر المتوسط.

وأخيرا ذكر السيد ماندي ـ الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ـ ونائب رئيس المكتب الذي حضر بدوره المشاورات أن عددا من تعليمات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي تتصل بالأدرياتيك، وأن عددا من برامج الاتحاد الخاصة بالبحر المتوسط (مثل برنامج الأعمال ذات الأولوية للبحر المتوسط) يتيح امكانات للدعم التقني والتمويلي لا تقتصر على الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حيث أن بلدا مثل يوغوسلافيا يقوم باجراءات لحماية البيئة يحظى بدعم من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

خبرة خطة عمل البحر المتوسط

تبين هذه التطورات السريعة حول مبادرة الأدرياتيك بصورة مثالية أن من الممكن لتعاون ثنائي أو متعدد الأطراف بين الدول المطلة على البحر المتوسط أن يتطور بكفاءة أكبر بفضل الآليات والهياكل القائمة بالفعل في خطة عمل البحر المتوسط، فهذا التعاون أبعد ما يكون عن أن يقتصر على تشاور تقليدي بين بلدين أو أكثر لهما مصالح مشتركة في مجال محدد، وإنما هو يندرج على الفور في سياق عام للمنطقة، ويمكن أن يستند الى أساس متين أي الى النتائج التي تحققت أصلا في إطار مختلف العناصر المكونة لخطة عمل البحر المتوسط، أو تطبيقا للأهداف التي حددها إعلان جنوة. وفيما يتعلق بالأدرياتيك كان العمل الذي أنجز كبيرا، نورد هنا بعض جوانبه:

- إستمرت برامج الرصد الوطني في إيطاليا ويوغوسلافيا التي تسمح، منذ سبعة أعوام، بمراقبة التلوث في كثير من مناطق الأدرياتيك؛
- ١٤٧ مشروع أبحاث تجريها المعاهد العلمية في هذين البلدين بدعم من خطة عمل البحر المتوسط؛
- برنامج مدوسه الذي بحثت نتائجه ـ التي تغطي الأدرياتيك بوجه خاص ـ في إجتماعين عقدا في تريستا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧؛

- دراسة تكاثر العوالق وهي مشكلة من أخطر مشاكل الأدرياتيك لما لها من إنعكاسات بيئية وإجتماعية؛

- منح دراسية ودورات تدريبية قدمت لعاملين علميين إيطاليين ويوغوسلاف وتزيد قيمتها عن ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي منذ عام ١٩٨٢؛

- أنشطة مركز سبليت بالنسبة للأعمال ذات الأولوية والمشاريع التجريبية الخاصة بالبلدان (ومنها مشروع خليج كاستلا عند الساحل اليوغوسلافي للأدرياتيك)؛

- إقامة مرافق إستقبال في موانىء المنطقة (ريجيك حيث أصبح مرفق عائم قيد التشغيل بدعم من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي).

ويتركز البرنامج الذي قدمته أمانة خطة عمل البحر المتوسط على مجالات النشاط الرئيسية هذه، ومن بين ما ينص عليه مواصلة إقامة مرافق إستقبال في الموانىء ومحطات معالجة الفضلات في مدن ساحل الأدرياتيك التي يزيد سكانها عن مائة ألف نسمة (٧ في إيطاليا و ٢ في يوغوسلافيا) والمصارف أو غيرها من نظم المعالجة في المدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة الاف نسمة (٧٨ مدينة على الأدرياتيك: ٤ في ألبانيا وواحدة في اليونان و ٦٣ في إيطاليا و ١٠ في يوغوسلافيا) وخفض التلوث الصناعي والقضاء على الفضلات الصلبة وتلوث الهواء وتلوث الأنهار والسيطرة على ظاهرة التخثث وتكاثر العوالق المرتبطة بها، وبرنامج أكمل للرصد المستمر للتلوث البحري.

ويتوقف تنفيذ هذا البرنامج المرتبط بمواعيد تنفيذ محددة في المقام الأول على عزم الحكومات المعنية. ومنذ المشاورات شبه الرسمية في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٩ إجتمعت اللجنة الايطالية اليوغوسلافية المشتركة في سبليت بيوغوسلافيا في شباط ـ فبراير ١٩٩٠ وبحثت بوجه خاص الخطة العامة لانقاذ الأدرياتيك، وتعمير المناطق التي أصابها التلوث، والدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وخطة عمل البحر المتوسط والبنك الدولي في تمويل المشاريع الداخلة في إطار المبادرة. وأعلنت ألبانيا من جانبها مرة أخرى استعدادها للانضمام الى البرنامج، وإقترحت التفاوض بشأن اتفاق رباعي (مع اليونان) مطالبة بذلك بتعزيز دور خطة عمل البحر المتوسط.

وقد أعلنت هذه التطورات الأخيرة في اجتماع مكتب الأطراف المتعاقدة في القاهرة، ودعا هذا الاجتماع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى مواصلة دوره في الدعم التقني والعلمي والتنظيمي والمالي. وأقيمت الية لحماية منطقة من أكثر مناطق البحر المتوسط حساسية. وهكذا فقد كانت للأحداث الخطيرة التي وقعت في الأدرياتيك في الصيفين الأخيرين في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ أثر إيجابي، على الأقل، هو زيادة وعي المسؤولين والرأي العام.

إجتماع المكتب في القاهرة

إجتمع المكتب الجديد الذي إنتخبته الدورة العادية السادسة في تشرين الأول ـ اكتوبر الماضي في القاهرة، مصر، يومي ١٩ و ٢٠ شباط فبراير ١٩٩٠.

وتولى رئاسته السيد محمد عاطف عبيد الوزير المسؤول عن شؤون البيئة في الحكومة المصرية. وأحاط الاجتماع علما بالأنشطة التي جرت منذ الاجتماع السادس للأطراف المتعاقدة والتي عرضها منسق خطة عمل البحر المتوسط. واهتم المشاركون بوجه خاص بمسألتين: مبادرة الأدرياتيك وافاق التعاون من أجل بحر البلطيق. وقد عرض المقال السابق مبادرة الأدرياتيك، ونكتفي هنا بالاشارة الى أن المكتب قد أحيط علما بالتطورات الأخيرة، وقد قام بذلك السيد بوتيني نائب الرئيس الايطالي والسيد مانوس المنسق. كما عرض السيد بوتيني التوقعات الخاصة بالاقتراح الايطالي بتوسيع تنسيق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط لتشمل البحر الأسود. وفي هذا الصدد دعا المكتب الأمانة الى أن تقدم عند الطلب البيانات المتعلقة بالجوانب القانونية والمنهجية التي تسمح بتحديد امكانية مشاركة الدول الواقعة على ساحل البحر الأسود في خطة عمل البحر المتوسط (الاتحاد السوفيتي ورومانيا وبلغاريا، فضلا عن تركيا التي هي أصلا طرف في إتفاقية برشلونة بحكم وقوعها على البحر المتوسط). وبحث كذلك مشكلة إعادة تقييم وسائل إتصال مركز مالطة. وبناء على اقتراح من الأمانة، دعي رئيس المكتب الى بذل مساعيه لدى بنك التنمية الاسلامي وبنك التنمية الأفريقي بهدف تمويل مشارع حماية البيئة في الدول الأعضاء في هاتين الهيئتين الماليتين الواقعة على ساحل البحر المتوسط، على شاكلة التعاون المثمر بين خطة عمل البحر المتوسط والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي.

وعلى هامش الاجتماع، دعت السلطات المصرية أعضاء المكتب وغيرهم من المشاركين الى زيارة الاسماعيلية، الميناء الواقع على قناة السويس في منتصف المسافة بين بور سعيد والسويس. وتمثل الاسماعيلية منطقة حساسة بسبب مرور الكثير من ناقلات النفط، وهي مزودة بوسائل لمكافحة التلوث بالنفط وبمرافق استقبال الصابورة القذرة تمكن المدعوون من ملاحظة كفاءتها.

وقرر المكتب ـ بناء على إقتراح نائب رئيسه الايطالي ـ عقد إجتماعه القادم في روما في ٦ ـ ٧ أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٠، وقبل دعوة نائب رئيسه الآخر، السيد ماندل (الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) لأن تكون بوركسل هي مقر الاجتماع التالي في ربيع عام ١٩٩١.

أنباء مراكز ا

مركز نشاط الخطة الزرقاء (صوفيا أنتيبوليس، فرنسا)

على إثر قرارات الاجتماع السادس للاطراف المتعاقدة إزداد تركيز الأعمال المرتقبة للخطة الزرقاء على التنمية المتكاملة لسواحل البحر المتوسط.

*

تولي السيد برنار جلاس منصبه كمدير لمركز النشاط الاقليمي للخطة الزرقاء في بداية كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٠. وحضر السيد ميشيل باتيس وبرنار جلاس اجتماع مديري مراكز الأنشطة الاقليمية في أثينا من ١٧ الى ١٩ كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٠.

*

تثير نتائج سيناريوهات الخطة الزرقاء اهتماما متزايدا، ويستمر نشرها. وقد قدم السيد ميشيل جرينو عددا من العروض في بروكسل ولوكسمبورج أثناء اجتماعات نظمتها لجنة الجماعات الأوروبية، وفي طولون وليون لدى السلطات الاقليمية.

*

في اطار الأعمال المترقبة للتنمية المتكاملة لمناطق ساحل البحر المتوسط قام السيد جلاس وجرينو في شباط ـ فبراير ١٩٩٠ بزيارة لمنطقة الاسكندرونة بدعوة من السلطات التركية. وكانت المناقشات إيجابية للغاية، ونوقشت مبادىء التعاون في مشروع الاسكندرونة مع السيد دينسيرلر وزير الدولة لشؤون البيئة والبروفسير الحمامصي مدير المشروع.

*

استمرت المناقشات في صوفيا أنتيبوليس مع خبراء الخطة الزرقاء (الاقتصاد والمياه والغابات) وممثلي مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية (السيد سيمونوفي في أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٩ والسيد فليب في ٢٠ ـ ٢١ شباط ـ فبراير ١٩٩٠) حول منهجية سيناريوهات التنمية ـ البيئة في المناطق الساحلية.

*

تم نقل قاعدة بياناع الخطة الزرقاء ـ بعد إستيفائها ووضع الاجراءات التكميلية ـ الى وحدة التنسيق في منتصف اذار ـ مارس ١٩٩٠ (الاسطوانات الصغيرة والايضاحات وادلة الاستخدام).

مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (سالامبو، تونس)

تشكل مساعدة البلدان الأولوية للمركز. وتقدم مباشرة بناء على طلب البلدان او بالتعاون مع البرامج الأخرى التابعة لخطة عمل البحر المتوسط.

زيارات وبعثات الخبراء: يزمع القيام باجراءات مباشرة في ١٩٩٠ مع الجزائر وليبيا. كما ستجري دراسات في رودس (اليونان) وصفاقس (تونس) بالتعاون مع مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية.

*

بعد اعتماد الاجتماع العادي السادس لخطة العمل من أجل إنقاذ السلاحف البحرية في البحر المتوسط ستكون الخطوات الأولى لتنفيذها ارسال بعثات تقييم الى ليبيا، ودورات تدريبية تنظم في قبرص كما حدث في عام ١٩٨٩.

*

للمحافظة على عجول البحر من نوع Monachus monachus عرضت خطة العمل التي اعتمدت في عام ١٩٨٧ على اجتماع ماديرا (المجلس الأوروبي، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٩)، حيث اعترفت بضرورة تطبيقها في كل البلدان التي يوجد فيها هذا النوع. واقترح أخيرا أن يقوم مركز النشاط الاقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بتنسيق كل برامج عجول البحر هذه في اطار البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل البحر المتوسط.

*

أنجزت أعمال تحليل وتجميع التشريعات الدولية والوطنية بشأن البيئة في بلدان ساحل البحر المتوسط (٢٠٠ وثيقة). وسيكون البحث التحليلي للتشريعات ذات الصلة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر المتوسط ـ الذي وضع في عام ١٩٨٩ ـ أساس الاجتماعات والأعمال المزمعة في عام ١٩٩٠. وستنشر هذه الوثائق في عام ١٩٩٠، وكذلك قائمة التشريعات الخاصة بالآثار في أعماق البحر.

*

يعلن مركز المناطق المتمتعة بحماية خاصة أنه يمكن أن يغطي تكاليف المشاركة في دورات التدريب بالنسبة لبعض المرشحين. وينبغي أن توجه ملفات الترشيح اليه من خلال جهات الاتصال الوطنية؛ وستنظم دورات حول ثلاثة مواضيع في عام ١٩٩٠: (١) السلاحف البحرية في قبرص (تموز ـ اب ـ يوليو ـ أغسطس)؛ (٢) النباتات البحرية في تونس (حزيران ـ يونيه ١٩٩٠، مؤقتا)؛ (٣) العاملين في ادارة الرياض، بورت كروس، فرنسا، (مؤقتا).

المركز الاقليمي لطوارىء التلوث البحري (مالطة)

غير المركز الاقليمي لمكافحة التلوث بالنفط اسمه الى المركز الاقليمي لطوارىء التلوث البحري. ويعكس هذا التغيير قرار اجتماع الأطراف المتعاقدة السادس بتوسيع مسؤولية مركز مالطة ليشمل مكافحة التلوث البحري العارض للبيئة بالمواد الضارة الأخرى غير الهيدروكربونات. ومن ثم فسيتسع مجال نشاط المركز، ويدخل بذلك مرحلة جديدة، وان ظلت لائحته دون تغيير، وبقي تابعا للمنطقة البحرية الدولية. وتأتي موارده من الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.

لأنشطة الاقليمية

ومن ثم ينبغي أن يتكيف المركز، وان يوسع اهدافه ووظائفه السابقة لتشمل التلوث بالمواد الضارة. ويعني هذا بالنسبة له:

- استحداث وصيانة نظام اقليمي للمعلومات ونظام اقليمي للاتصال؛
- اعداد وتحديث الاجراءات التشغيلية الرامية الى تسهيل التعاون بين الدول الواقعة على ساحل البحر المتوسط عند الطوارىء.

ويتألف نظام المعلومات الاقليمي من أربعة أجزاء:

١) قوائم الجرد - مثل قائمة السلطات الوطنية المختصة، وقائمة الشركات التي تقدم خدمات في البحر المتوسط، وكتالوج معدات ومنتجات التلوث؛

٢) أدلة عملية ووثائق تقنية مثل دليل مكافحة التلوث البحري العارض وقائمة المواد ذات الأولوية إستنادا الى امكانات الانسكاب؛

٣) قاعدة بيانات ونماذج تقديرية ونظام لمساعدة القرارات - وهذا الجزء يجري تطويره الآن؛

٤) الترتيبات والاجراءات العملية التي أقرتها الأطراف المتعاقدة (رسالة التحذير الموحدة، الخطوط الرئيسية للتعاون في مكافحة التلوث البحري نتيجة انسكاب الهيدروكربونات).

وبالطبع سيستمر المركز في تقديم المساعدة للبلدان التي تطلبها في اعداد خطط الطوارىء، وبوجه خاص في تكييف خطة قائمة مع مكافحة التلوث بالمواد الخطرة، كما سيواصل دوره التدريبي الأساسي بتوسيع هذه المواد (إستفاد أكثر من ٣٠٠ متدرب بهذه الدورات منذ عام ١٩٧٦، ويجري تنظيمها منذ عام ١٩٨٦ بالتعاون الوثيق مع لجنة المجتمعات الأوروبية التي تتقاسم النفقات حسب نسبة المشاركين من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

وقد أوضحت حادثة السفينة Kharg-5 الأخيرة للمركز صعوبة الاتصال ببعض دول المنطقة، وينبغي تحسين وسائل اتصاله، وتجري دراسة حلول لهذا الغرض.

والتعاون الاقليمي أمر لا غنى عنه في حالة الكوارث الكبرى، وحتى يكون هذا التعاون فعالا ينبغي الاعداد له، وخاصة بنشر المعلومات المناسبة، وتطوير الاتصالات بين المسؤولين الوطنيين، وإعدادهم للتعاون فيما بينهم، وتحديد الشروط التي ينبغي أن يجري فيها هذا التعاون مقدما. ودور مركز مالطة أساسا هو العمل في هذا المنظور، ومن الضروري أن تشارك دول البحر المتوسط بفعالية في أنشطته، مستفيدة من الخبرة التي اكتسبتها منذ ١٤ عاما، وأن تسهم - سواء بطلبها للخدمات أو بما ترسله من بيانات - في التوسع الأخير لوظائفه.

مركز الأنشطة الاقليمية - برنامج الأعمال ذات الأولوية (سبليت، يوغوسلافيا)

العمل ذو الأولوية لترميم وتعمير المواقع التاريخية في البحر المتوسط

يتولى مركز سبليت منذ عام ١٩٨٤ العمل ذي الأولوية هذا بمشاركة ١٥ بلدا من بلدان البحر المتوسط وعدد من المنظمات الدولية مثل اليونسكو و ICOMOS و ICCROM .

وفي المرحلة الأولى من هذا العمل قدمت البلدان المشاركة تقارير وطنية عن حالة تراثها ذي الصلة (المدن والمواقع وما الى ذلك) والمشكلات التي تواجه مدنها التاريخية، وخبرتها في مجال الانقاذ.

وعلى أساس هذه التقارير الوطنية حددت عدة مدن تاريخية كانت موضع دراسات حالة متعمقة في المرحلة الثانية من العمل (١٩٨٥ - ١٩٨٦) وخاصة: جنوة وسبليت وهما مدينتان أوروبيتان تمثلان مركزا تاريخيا هاما، وبانييه في مارسيليا، وهو مثال لحي تاريخي في مدينة أوروبية كبيرة، وفاس نموذج للعمارة الاسلامية، وحفصة في تونس، وهي حي تاريخي في مدينة إسلامية ونيقوسيا كمثال لمقر ثقافي ذي طابع إسلامي ومسيحي مختلط، وحي ترينيداد - بيرشيل التاريخي في ملاجا. وقدمت تركيا ومصر خبرتهما في مجال تعمير مدينتين تاريخيتين صغيرتين: سافرانبولو ورشيد. وكانت مشكلة انقاذ سيزاريية وهي موقع أثري يقع على مقربة من محطة حرارية موضع دراسة حالة قدمتها إسرائيل.

وسمحت الدراسات السالفة بتبين ضرورة وضع واعتماد نظرة منهجية مشتركة لانقاذ المدن التاريخية، بغض النظر عن الظروف السياسية - الاجتماعية والجغرافية والثقافية المختلفة السائدة في البلدان التي تقع فيها.

وترجع المشكلات التي تتقاسمها تقريبا كل المدن التاريخية في حوض البحر المتوسط الى عوامل مختلفة منها أعمال الانسان بوعي أو بغير وعي (الحرب ونقص العناية والاستخدام غير السليم) والكوارث الطبيعية، وفي المقام الأول الهزات الأرضية. وتتسم كل المدن التاريخية تقريبا - حتى تلك الواردة في قائمة التراث العالمي - بظروف المعيشة السيئة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية. وأحيانا ما يكون تركيز الخدمات وحركة المرور الشديدة وغير المنظمة هما سبب التدهور.

وغالبا ما يكون التدهور المادي راجعا الى أعمال البناء غير المخطط، وكذلك خطط إقامة المدن والمشاريع المعمارية سيئة التصميم.

وقد قررت بلدان البحر المتوسط أن تواجه معا هذه المشكلة المشتركة بينها، وذلك بنبذ مفهوم «المحافظة» وتبني مفهوم الانقاذ النشط للتراث بواسطة خطط مدن وترتيب مناسبة، على اساس نظرة موحدة منهجيا.

ومن ثم فقد خصصت المرحلة الثالثة من هذا العمل ذي الأولوية لوضع هذه النظرة المنهجية، وبدأت بتنظيم حلقة عملية في مارسيليا عام ١٩٨٧ حول البيانات المعمارية وتحليلات للوضع الحالي للتراث المعماري في حوض البحر المتوسط، التي سيشكل وضعها الطور الأول في عملية العمل المتكامل في المواقع التاريخية.

كتب ـ مجلات

Carcinogenic, mutagenic and teratogenic marine pollutants: impact on human health and the environment (الملوثات البحرية المتسببة في حدوث الطفرات والسرطان والتشوهات الخلقية: أثرها على صحة الانسان والبيئة، بالانجليزية فقط). يضم هذا الكتاب الأعمال التي أجريت على المستوى الدولي والتي قدمت الى اجتماع مشترك بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧ في روما بالتعاون مع جامعة سابينزا وشارك فيه ٥٤ عالما من أربعة من بلدان البحر المتوسط وخمسة من البلدان الأخرى. وهو مطبوع تجاري أنتج باشراف المكتب الاقليمي الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويندرج الموضوع الذي يعالجه في المرحلة الثانية من برنامج مدبول التي بدأت منذ عام ١٩٨٢. وتمثل المقالات المعروضة أهمية عملية للباحثين والعاملين المعنيين بمكافحة التلوث في البحر. ونجد فيها بوجه خاص دراسات عن تسمم الجينات والتحولات الحيوية وتفاعلات الملوثات البحرية مع المخاطر الوراثية المتسببة في السرطان والتغيرات في DNA بفعل التلوث، والأولويات التي ينبغي مراعاتها في السيطرة على الملوثات البحرية المتسببة في حدوث الطفرات وتأثير الزرنيخ على الانسان. كما يجد القارىء في المقدمة عدة أفكار عن برنامج مدبول وملخصا للمناقشات التي دارت في اجتماع روما والتوصيات التي اعتمدت فيه (Portfolio Publishing Company, The Woodlands, Texas, USA, Advances Biotechnology)

(Hygiène et sécurité dans les stations d'epuration des collectivités locales) (الصحة والسلامة في محطات معالجة الفضلات التابعة للبلديات، بالفرنسية فقط) كتيب أصدرته وزارة الدولة الفرنسية لشؤون البيئة، وهو يعدد المخاطر الرئيسية: الأخطار التي يتعرض لها العاملون أثناء عمليات التشغيل والصيانة، والمخاطر المرضية والسمية. ويتناول الجزء الثاني التوصيات العامة والخاصة في مجال مكافحة هذه المخاطر. ويتوجه هذا الكتاب الى مصممي محطات المعالجة ومنشئيها ومديريها. وقام بوضعه مركز الدارسات التقنية للمعدات ـ البحر المتوسط، الذي إستنار باراء ومشورة الكثير من الادارات والنقابات المهنية والعمال، وهو إستكمال مفيد للوثائق التي وضعت في إطار مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبليت للدورة التدريبية على إدارة وصيانة محطات معالجة الفضلات في البحر المتوسط (بالتعاون مع مركز التدريب الدولي لادارة موارد المياه) وعلى النهج البيىء في تخطيط وتصميم محطات معالجة الفضلات في مدن البحر المتوسط الكبيرة بالتعاون مع بلدية مارسيليا (يطلب الكتيب من:
Secrétariat d'Etat chargé de l'Environnement, 14 Bd du Général Leclerc, 92524 Neuilly Cedex France, 150 FF)

مجلة QUERUS هي مجلة اسبانية تنشر الملاحظات والدراسات وتدافع عن البيئة، وتصدر كل شهر في مدريد، وتقدم عروضا شديدة الأهمية عن المشكلات البيئية الكبيرة في شبه جزيرة أيبيريا والبحر المتوسط. وهكذا ينشر عدد كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٩ ملفا كاملا عن «مأساة عجل البحر من نوع Monachus monachus » ويضم كثيرا من الصور الملونة وخريطة بالتوزيع الجغرافي لهذا النوع المهدد بالانقراض. كما تقدم دراسات عن الأنواع النباتية التي في طريقها الى الاختفاء واستعراضا للأحداث الايكولوجية الاسبانية والدولية QUERCUS, La (Madrid, Spain Pedriza 1, 28002).

نشرة IRPT Newsletter هي نشرة جديدة صدر عددها الأول في كانون الأول ـ ديسمبر الماضي، وتصدر مرتين في السنة عن «السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية» التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقره في جنيف. وقد نظم السجل الذي أقيم في عام ١٩٧٦ شبكة عالمية لتبادل المعلومات حول المنتجات الكيميائية تشمل ١١٢ بلدا، وأقام قاعدة المعلومات الخاصة به. وتقدم النشرة أنباء عن دور السجل، ومسؤولية الرئيسيين، والتطور المثير لعدد الأسئلة التي توجه الى إدارة الردود فيه (من بضع مئات في ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ الى أكثر من ٢٥٠٠ في عام ١٩٨٩).
(IRPTC Newsletter, RISCPT/PNUE, Palais des Nations, 1211, Genève, Suisse).

ألبوم Piano di gestione integrata delle risorse naturale dell'Asinara (خطة الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية في جزيرة اسينارا، بالايطالية فقط) صدر هذا الألبوم المصور بالألوان المائية عن MED-MARAVIS (جمعية للبحر المتوسط تهدف الى حماية الطيور البحرية ودراسة موائلها الطبيعية) تحت اشراف لجنة الجماعات الأوروبية وكميون بورتوتوريز بسردينيا الذي تتبعه جزيرة أسينارا. وتنص هذه الخطة على إقامة روضة وطنية في الجزيرة ومركز للبيئة في البحر المتوسط CEM-EDAN) يكون محفلا للقاء بين العلماء والمسؤولين السياسيين لتنسيق تبادل المعلومات بين الرياض الطبيعية في البحر المتوسط. إلا أن مشروع أسينارا يحوي جانبا غير مسبوق: فهذه الجزيرة التي مازالت عذراء تحوي إحدى المؤسسات العقابية، ويعتزم إشراكها في انشطة التأهيل المهني (أدلاء وحراس الخ) وإعادة التشجير وإصلاح الموائل المعزولة، ومن ثم فانها تجربة أصيلة تجمع بين الدور الاجتماعي وحماية البيئة. وقد أبدت وزارة العدل الايطالية اهتمامها بهذا المشروع الذي ستشارك فيه كذلك حكومات أخرى من البحر المتوسط والاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

أصداء في بلدان البحر المتوسط

الحلقة الدراسية عن تنمية موارد المياه، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية ١٢ ـ ١٤ اذار ـ مارس ١٩٩٠

تناولت هذه الحلقة التي نظمتها السلطات الليبية، وساهم فيها كثير من علماء البلدان العربية، مختلف جوانب مشكلة المياه في ليبيا وفي الدول جنوبي البحر المتوسط: المعايير الدولية لنوعية المياه، وشبكات التوزيع، وتحلية مياه البحر، وموارد المياه الجوفية، والاحتياجات المقبلة والتوقعات الديموغرافية.

صدقت ليبيا في ٦ حزيران ـ يونيه ١٩٨٩ على بروتوكول المصادر البرية، وبذلك يصل عدد بلدان البحر المتوسط التي صدقت على هذا البروتوكول الى ١٢ دولة (من ١٨ دولة).

صدقت موناكو في ٢٩ ايار ـ مايو ١٩٨٩ على بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة وصدقت عليه ليبيا في ٦ حزيران ـ يونية ١٩٨٩، وبذلك يصل عدد الدول المصدقة عليه الى ١٥ دولة.

اليونان: طوابع البريد والبيئة

أصدرت إدارة البريد اليونانية في اذار ـ مارس ١٩٩٠ سلسلة من أربعة طوابع مخصصة للحيوانات المهددة في اليونان وتمثل الدب البني والسلحفاة من نوع Caretta caretta وعجل البحر والوشق. وقد صدرت هذه السلسلة بمبادرة من الجمعية الهيلينية لحماية الطبيعية، وستستمر في المستقبل بالنسبة لأنواع أخرى من النباتات والحيوانات. وهي تبين الدور الذي يمكن أن يلعبه طابع البريد في حماية البيئة بحكم إتساع توزيعه، والرسالة التي ينقلها داخل الحدود وخارجها. وقد أوضح المنظمون اليونانيون أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقدوه بمناسبة إصدار الطوابع أن السلحفاة البحرية كانت موضوعا ل ٢٨٤ طابعا مختلفا صدرت في ٧٨ بلدا، منها ثلاث من بلدان حوض البحر المتوسط (ايطاليا ومالطة ويوغوسلافيا) وترجع السلسلة الأولى الى عام ١٩٣٢ في جزيرة كايمان (البحر الكاريبي).

البحر المتوسط: النفايات في المياه وعلى الشواطىء

«٥٥ حقيبة و٣٦ كوبا وملعقة وشوكة و٤ لعب و٦٢ زجاجة من البلاستيك وزوج من القفازات و٣ كور من المطاط و٣١ انبوبة مساحيق تجميل و١٩٥ غطاء زجاجة و١٤ صحيفة و٦٥ غلاف و٢٧ خرقة ومصباح كهربائي وشبكة صيد ممزقة و٥٧ علبة معدنية للأسماك وإطار عربة نقل وبقايا اخشاب وزجاج متنوع»... ليست هذه قائمة سيريالية ولا قائمة متنوعات موجهة الى سوق الأشياء القديمة، وإنما هي بصورة أكثر نثرية ـ وأسى ـ الحصيلة التي خرج بها فريق من الشباب من شاطىء يبلغ طوله ١٠٠ متر في شرق البحر المتوسط أثناء صيف عام ١٩٨٩، وقد وضعت مئات من هذه القوائم الغريبة أثناء حملات التنظيف التي نظمتها السلطات المحلية في ساحل تركيا الجنوبي، وفي كل الشواطىء الاسرائيلية، وكذلك ـ بمبادرة من الرابطة الهيلينية لحماية الطبيعة ـ في شواطىء الأتيك قرب أثينا. ومن المفارقات أن هذا الجانب الواضح للتلوث هو من أقل الجوانب دراسة وأصعبها فهما، في حين أن ألوان التلوث الأخرى ـ النفايا الصناعية والحضرية والهيدروكربونات والمبيدات وما الى ذلك ـ كانت منذ سنوات طويلة موضع تقييمات عميقة، وتدابير مكافحة ووقاية. ومن الصعب التوصل الى تحديد كمي لتلوث البيئة البحرية والساحلية بالنفايات ـ التي ترجع الى مصادر بالغة التنوع ـ الأمر الذي يتطلب تغطية علمية طويلة الأجل. ومنذ عام ١٩٨٧ عقد أول اجتماع في هذا الشأن في اطار خطة عمل البحر المتوسط أجريت تحقيقات وتقييمات. وتوضح البيانات الأولى ضرورة اجراء عمل منسق بين كل بلدان البحر المتوسط، تصحبه توعية للجمهور المعني من بحارة ومصيفين وصيادين وسلطات البلديات والصناعيين.

مقلب نفايات عائم

وللتوصل الى فكرة عامة ـ وان تكن تقريبية للغاية ـ عن الأرقام المطروحة نعود أولا الى دراسة عالمية أجرتها أكاديمية العلوم الوطنية في الولايات المتحدة. ويصل المجموع الفرعي للبيانات الخاصة بالبحر المتوسط الى ٣٢٥٠٠٠ طن من النفايات التي تلقيها السفن، دون حساب الفضلات الغذائية. وينبغي الاشارة الى أن من الضروري مراجعة هذا الرقم ـ المستنبط من بيانات حركة الملاحة البحرية في عام ١٩٦٤ ـ وزيادته كثيرا حتى يعكس الوضع الحالي. غير أن نفايات السفن ليست وحدها موضع الاتهام، بل ينبغي أن نضيف اليها النفايات التي يتركها السياح على الشواطىء ويلقيها صيادو السمك عن عمد أو دون عمد (الشباك والخيوط وما الى

تغزو الاف القطع من النفايات العائمة الشواطىء وتتراكم في قاع البحر وتتزايد الأدوات المصنوعة من البلاستيك بما تمثله من خطر ابتلاع الكثير من الأسماك والحيوانات الثدية والطيور لها، والتلوث من مصادر برية وبحرية لا يجري التحكم فيها بكفاءة: إن مشكلة النفايات في البحر وعلى الشواطىء ـ وإن كانت صارخة ـ ليست معروفة جيدا. وتجري الآن دراسات لها في اطار خطة عمل البحر المتوسط ستنتهي بوضع مقترحات يمكن بناء عليها اتخاذ تدابير.

ذلك) ومخارج التصريف القانوني أو «شبه القانوني» المقامة دون تبصر قرب البحر. ومما يزيد من تعرض البحر المتوسط لهذا النوع من التلوث أنه يكاد يكون بحرا مغلقا، مقسما الى أحواض، وتوجد به كثير من الجزر. ويذكر تقرير قدمه فريق من الباحثين في عام ١٩٨٩ أن كل ١٠٠ متر من الساحل تستقبل سنويا نحو ١٠٠ قطعة تم إلقاؤها من مصدر بري أو بحري. ولكن التفاوت وعدم معرفة المصادر يمنعان في الوقت الحالي أي محاولة للتقدير الكمي العالمي. وفيما يتعلق بالنفايات العائمة فقد أضطلع بأكثر الدراسات اتساقا في عام ١٩٨٦، واستمرت ٢٢ يوما، في منطقة «غير ملوثة» في أعالي البحار أختيرت عمدا بعيدا عن الساحل وعن طرق الملاحة البحرية الكبرى، على مسافة ٣٥٠ كيلومتر جنوب غرب جزيرة كريت. . وكانت المراقبة البصرية تجري مرة في اليوم في نفس الساعة من فوق منصة مجالها ٣٦٠ درجة. وسجل ٢٠ جسما عائما كبير الحجم (ميجالتر) وصل طوله في بعض الحالات الى متر. وقد توصلت دراسات أجريت على بعد ٦٤ كيلومترا أمام شاطىء مالطة الى تركز ٢٠٠٠ جسم كبير في كل كيلومتر مربع من البحر (المساحة الاجمالية للبحر المتوسط: ثلاثة ملايين كيلومتر مربع). وإذا اعتبرنا كذلك أن ٧٠ في المائة من هذه الأجسام كانت قابلة للتحلل الحيوي (البلاستيك) وان جزءا كبيرا منها يستقر في قاع البحر او يبقى معلقا في كتلة المياه فان بوسعنا تصور خطورة التهديد الذي يجتاح النظام البيئي في البحر المتوسط.

الشواطىء

أجريت دراسات تتعلق بالشواطىء منذ عام ١٩٨٨ في اطار الأنشطة المرتبطة بالتنفيذ التقني لبروتوكول المصادر البرية لاتفاقية برشلونة. وقد اختيرت كثير من المناطق التي تمثل مجموع الاقليم في قبرص واسبانيا وإسرائيل وتركيا وصقلية (إيطاليا). وقام إجتماع مشترك بين اللجنة الاقيانوغرافية الدولية (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد في حزيران ـ يونيه ١٩٨٩ في حيفا باسرائيل باستعراض النتائج والاستخلاص الاستنتاجات. وتأكدت غلبة البلاستيك ـ من حيث الوزن أو المساحة ـ (من ٦٥ الى ٧٥ في المائة من المواد المسجلة) كما يبدو أن المصدر البحري هو الاغلب. ولوحظ كذلك تفاوتات بين المواسم، بحيث تتوافق الحدود القصوى مع تدفقات السياحة. وتراوح عدد الأجسام التي تم القاؤها بالنسبة لكل متر من الشاطىء بين ٧,٣٥ في اسرائيل و ١٠٢ في صقلية. ويرجع هذا التفاوت الى الظروف المحلية لتردد السياح، وقرب أماكن التصريف والأنشطة الانسانية. ومن بين هذه النفايات تمثل «الأواني» مصدرا ثمينا للمعلومات عن الأصل، لأنها كثيرا ما تحمل كتابة توضح طبيعة الناتج وتاريخ الانتاج.

البلاستيك هو الجاني

تؤكد كل التحقيقات والدراسات التي أجريت حتى اليوم النسبة المتزايدة للبلاستيك بين النفايات العائمة والغارقة وكذلك بين حصيلة شباك الصيد (التي تشكل مصدرا هاما اخر للمعلومات) وليس في هذا التطور ما يثير الدهشة نظرا للنمو المذهل لصناعة البلاستيك الذي تضاعف انتاجه عشر مرات خلال السنوات العشرين الأخيرة ليتجاوز اليوم ٤٥ مليون طن على المستوى العالمي وهذه المواد يسهل التعرف عليها: أواني القتها السفن ومعدات صيد الأسماك وأكياس بلاستيك وأوعية النفايات الحضرية، ولكن الأكثر إثارة للدهشة هو وجود الكريات أو الحبيبات التي تمثل المادة الأولية لصناعة البلاستيك والتي تلقيها السفن أثناء الملاحة أو التفريغ. وفي دراسة عن النفايات العائمة أجريت في اسبانيا في تموز ـ يوليه ١٩٨٨ سجل في المتوسط ٢٠٨٦ قطعة من البلاستيك في الكيلومتر المربع من البحر، وهي منتجات قابلة للتحلل الحيوي وتتراكم بمعدلات تثير الانزعاج، كما انها تعد تهديدا خطرا لكثير من الأنواع الحيوانية التي تبتلعها أو تتعرقل حركتها بسببها وتنتهي بالموت في هذه الشراك العائمة. وقد تبين أن ما بين ٩ الى ١٥ في المائة من سلاحف Caretta caretta في مالطة وسلاحف لوث في فرنسا، التي صيدت عن غير قصد قد وجدت بقايا بلاستيك في جهازها

البحر المتوسط: النفايات

الهضمي. ويقول أحد العلماء البريطانيين أن ٣٠ في المائة من الأسماك التي تصاد في الأطلسي وفي البحر المتوسط قد ابتلعت البلاستيك. وبالطبع فان الخطر يهدد كذلك الطيور البحرية. ويثير مسار المواد الحيرة بدوره: فهي تأتي من البحر الى السواحل أو بالعكس، ويمكن بعد ذلك أن تتخذ المسار العكسي تحت تأثير تقلبات الجو، وما زلنا لا نعرف بعد كل ظروف تراكمها في قاع البحر، والعوامل الفيزيائية التي تتدخل في ذلك. كما لا ينبغي للجانب «الصلب» من النفايات ان يخفي عنا خطرا اخر: فعن طريق الرشح تنطلق بعض المذيبات أو ألوان الطلاء أو غير ذلك من المواد في البيئة البحرية، مما يزيد من التلوث الكيميائي.

الصكوك القانونية

في مواجهة هذا التهديد المتزايد اتفق الجميع على الأولوية التي ينبغي أن تعطى لوضع قواعد رادعة. وتوفر الاتفاقيات الدولية أو الاقليمية النافذة إطار كافيا تماما، بشرط أن تطبق بدقة، وأن تفيد من تعبئة وسائل الاعلام والرأي العام.

وبشكل عام فان ثلاثة أرباع النفايات البحرية والساحلية تتألف ـ كما رأينا ـ من «البلاستيك والمواد التخليقية المقاومة» الواردة في المرفق الأول ـ أو القائمة السوداء ـ لبروتوكول المصادر البرية وبروتوكول الاغراق في اتفاقية برشلونة. وفي اطار البروتوكول الأول، تلتزم بلدان حوض البحر المتوسط الموقعة بالقضاء على التلوث بهذه المواد المقاومة، وفي اطار البروتوكول الثاني تلتزم بحظر أي إغراق لمواد من هذا النوع. وكما هو الشأن في الهيدروكربونات وزيوت التشحيم المستخدمة والكادميوم ومركبات الأرجانوتين والمركبات العضوية الهالوجينية فان «المواد التخليقية المقاومة التي يمكن أن تطفو أو تغرق أو تبقى معلقة، والتي يمكن أن تعوق أي استخدام مشروع للبحر» تقيم الآن بالنسبة للبحر المتوسط في مجموعة، وتندرج في ذلك التقييم مختلف الدراسات التجريبية التي تجري في إطار خطة عمل البحر المتوسط تحت اشراف اللجنة الاقيانوغرافية الدولية التابعة لليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيطرح هذا التقييم، ومعه اقتراحات بالتدابير، على اجتماع مشترك مقبل للجان الأطراف المتعاقدة. وهكذا يستمر العمل الكبير الذي أنجز بالنسبة للملوثات الرئيسية ويستكمل في هذا المجال.

وفيما يتعلق بنفايات السفن، فان المادة ٦ من اتفاقية برشلونة تنص على أن تكفل الأطراف ـ بالنسبة للتلوث من السفن ـ وضع «قواعد عامة معترف بها على المستوى الدولي» بالنسبة للبحر المتوسط. وعلى المستوى العالمي تحكم التلوث من السفن الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ٧٣ ـ ٧٨، ويتناول المرفق الخامس بهذه الاتفاقية بالتحديد نفايات السفن، وهو مرفق اختياري، أي أن دولة ما تقبل الاتفاقية قد ترفض هذا الملحق. وقد صدق إثنا عشر بلدا من بلدان البحر

بعض النفايات التي

زجاجة من الزجاج	وعاء بلاستيك	علبة الومنيوم	علبة طعام محفوظ
غير محدود	٤٥٠ سنة	٢٠٠ ـ ٥٠٠ سنة	١٠٠ سنة

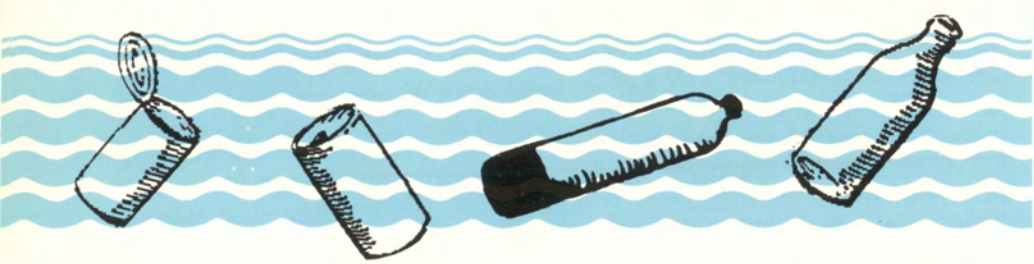

عندما يتحدث العلماء

«إن تدفق السياح الكبير يزيد من كثافة المصطافين على الشواطىء. وأعتقد أن السياح يشعرون بالضيق حين يرون النفايات على الشواطىء، ولكن اسمحوا لي أن أضيف أن هؤلاء السياح أنفسهم هم الذين كثيرا ما يسببون مشكلات النفايات في المقام الأول ، لأنهم حين يزورون البحر المتوسط يجلبون معهم عادة القاء نفاياتهم».

«وأستطيع أن أقول لكم ان غالبية البلدان التي تواجه مشكلات تصريف غير منظم لاتواجه هذه المشكلات لانها لا تعرف متاعبها، أوليس لديها خبراء للتخلص منها بطريقة صحيحة، وانما ببساطة لأسباب اقتصادية... ففي البلدان الأقل تطورا لا يعرف السكان أين تذهب نفاياتهم. غير أن الناس يعرفون أن نفاياتهم تجمع من أمام منازلهم. ولما كانت الموارد محدودة في هذه البلدان فان السلطات المحلية تفضل انفاق اعتماداتها في اشياء تؤثر على العمال لا في اشياء تجهل مصيرها».

«وبعد أن بدأت بلدان السوق المشتركة تفرض قيودا، وأعلنت أنها تعتزم حظر استخدام التغليف الذي يجري التخلص منه، وصلت هذه التغليفات الى بلدان البحر المتوسط الأقل تطورا بدعاية منظمة. فما ترى المنظمات الدولية في هذا الشأن؟ أن البلدان الكبيرة الغنية تفاقم ـ لاسباب تجارية ـ مشكلات البلدان الأقل تطورا وينبغي القيام بشيء في هذا المجال».

«للبحر المتوسط ساحلا، شمالي وجنوبي، ويختلف حجم النفايات بالنسبة للفرد بين هذا الساحل وذاك، وكذلك يختلف حجم النفايات في الساحل الجنوبي لأن هناك سياح يأتون من الشمال ويتحملون بدورهم المسؤولية. ومن ثم فان هناك نوعا من الاخلاقيات، والمسؤولية، في مسألة معرفة من يلوث ماذا، ولا نستطيع أن ننسى ذلك. وقد وصل حجم النفايات الى هذا الحد لأنه حصيلة نوعية الحياة. فحين يستخدم عشرون في المائة من البشر ثماني في المائة من الموارد الطبيعية فان هذه النسبة المئوية تكون مسؤولة عن نحو تسعين في المائة من النفايات».

(مقتطفات من أربع كلمات ألقيت في حلقة عمل الرابطة الهيلينية لحماية الطبيعة عن القضاء على النفايات في البحر المتوسط حزيران ـ يونيه ١٩٨٩).

في المياه وعلى الشواطىء

المتوسط (من ثمانية عشر بلدا) على الاتفاقية، من بينها ثماني بلدان صدقت على الملحق كذلك. ومن ثم ينبغي بذل كل الجهود للتوصل الى تصديق كل بلدان البحر المتوسط على الاتفاقية والملحق الخامس، والعمل على اقامة مرافق كافية لاستقبال النفايات في الموانىء الرئيسية، مما سيسمح عندئذ باعتبار البحر المتوسط «منطقة خاصة» (عرضة للتضرر بوجه خاص) تنطبق عليها أكثر الأحكام صرامة: حظر إلقاء السفن لأي نفايات باستثناء النفايات الغذائية (على بعد ١٢ ميلا على الأقل من أقرب ساحل). وكان هذا هو السبب في أن اجتماع الأطراف المتعاقدة الأخيرة في تشرين الثاني ـ اكتوبر ١٩٨٩ قد دعا على الفور الدول الواقعة على ساحل البحر المتوسط الى اقامة مرافق للنفايات وفقا للملحق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ٧٣ ـ ٧٨.

الخفض عند المصدر

ودون المساس بالتدابير التي ستقترح في اطار خطة عمل البحر المتوسط فان من المؤكد كما أوضحت حلقة عمل الرابطة الهيلينية لحماية الطبيعة لازالة النفايات من البحر المتوسط (حزيران ـ يونيه ١٩٨٩) ان الحل الأكثر جذرية لمكافحة التلوث من النفايات يظل هو خفض حجم هذه النفايات وجزئها المقاوم المستمر بفضل عمليات تجميع انتقائية (البلاستيك والزجاج والمعادن التي تجمع على حدة) واعادة التدوير واسترجاع الطاقة. وتستلزم هذه التقنيات أموالا، وإقامة الهياكل الأساسية الكافية وسياسة تشجيع الصناعات المعنية، وهي ليست حاليا في متناول بلدان غير البلدان المتقدمة. أما بالنسبة للبلدان النامية فان مساعدة تقنية ومالية ينبغي على الأقل أن تشجع منع الكثير من عمليات الاغراق غير القانوني لصالح الدفن الصحي على الساحل. وينبغي الا يكون اعتماد البلدان الصناعية لتجهيزات قابلة للتحلل الحيوي مناسبة لكي تبيع تجهيزاتها القديمة الى شركائها الأقل حظا (انظر الاطار).

غير أن كل هذه التدابر ـ حتى وإن حظيت بتأييد المسؤولين السياسيين والاقتصاديين ـ ستظل حبرا على ورق اذا لم تبذل جهود للتدريب ولتعريف الرأي العام الذي يظل هو حجر الزاوية في مكافحة أي تلوث. وفي هذا الصدد، تعد حملات تنظيف الشواطىء التي بدأت تتطور في البحر المتوسط أو عملية «العلم الأزرق» المسندة لمناطق الاستحمام الأشد حرصا على بيئتها استكمالا لاغنى عنه لاجراءات السلطات العامة. ونستشهد في الختام بتلك الأقصوصة التي تروى أثناء حلقة عمل الرابطة الهيلينية لحماية الطبيعة: قام طاقم سفينة حي الضمير بتسليم نفاياته لسلطات الميناء عند وصوله الى الرصيف، وكم كانت دهشتهم حين رأوا الموظفين المكلفين بتجميعها يكتفون بالقائها... في مياه الميناء، وهي اقصوصة تبين عبث أي تنظيم لائحي حينما لا يستند الى الوعي الجماعي.

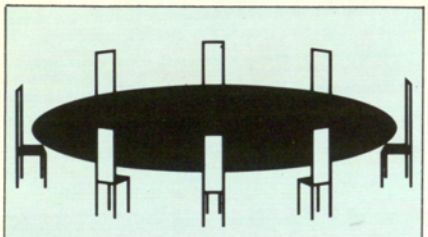

الجدول الزمني لخطة عمل البحر المتوسط

مشاورات حول المنظمات غير الحكومية ٢ ـ ٣ ايار ـ مايو اثينا، اليونان

إجتماع خبراء بشأن بروتوكول المصادر البرية ٧ ـ ١١ ايار ـ مايو أثينا، اليونان

دورة تدريبية عن النهج البيئي في تخطيط وتصميم محطات معالجة مياه المجاري في المدن الساحلية الهامة في البحر المتوسط ٩ ـ ١٧ ايار ـ مايو، مارسيليا، فرنسا

الاجتماع المشترك للجنة العلمية والتقنية واللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية ٢٩ ايار ـ مايو حزيران ـ يونيه أثينا، اليونان

حلقة عمل عن المبادىء التوجيهية لاعادة استخدام مياه المجاري في اقليم البحر المتوسط ١٠ ـ ١٣ حزيران ـ يونيه سبليت، يوغوسلافيا

حلقة عملية عن طاقة التصريف في المجتمعات السياحية ٧ ـ ٨ حزيران ـ يونيه باريس، فرنسا

اجتماع مشاورة بشأن تقييم التلوث بالعناصر الكيمائية ومركباتها الواردة في العمود الأول من الملحق الثاني لبروتوكول المصادر البرية ١٢ ـ ١٤ حزيران ـ يونيه أثينا، اليونان

«أمواج المتوسط» نشرة فصلية تصدرها وحدة التنسيق التابعة لخطة عمل البحر المتوسط بالغات الانجليزية والفرنسية والعربية. وترمي الى ان تكون نشرة اعلامية غير رسمية لا تعبر بالضرورة عن الاراء الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط او برنامج الامم المتحدة للبيئة.

ويمكن اقتباس الأنباء والمقالات والأحاديث المنشورة فيها بحرية، مع الاشارة الى «أمواج المتوسط» أو دون إشارة، إلا أنه لا يمكن إعادة نشر المقالات الموقعة إلا بتصريح من المؤلف.

وإذا رغبتم في إقتراح مقال عن موضوع يتعلق بالعلوم البحرية، يرجى الكتابة الى:

Gérard Pierrat, Editor, MEDWAVES, Co-ordinating Unit of Mediterranean Action Plan, 48 Vas Konstantinou Ave, 116 35 Athens,Greece, Tel. (00301) 7236586, Telex. 222 611 MEDU-GR

تظل باقية في البحر

خشب مطلي	جورب من الصوف	حبل	قماش من القطن	تذكرة اتوبيس
١٣ سنة	سنة واحدة	٣ ـ ١٤ شهرا	١ ـ ٥ أشهر	٢ ـ ٤ أسابيع

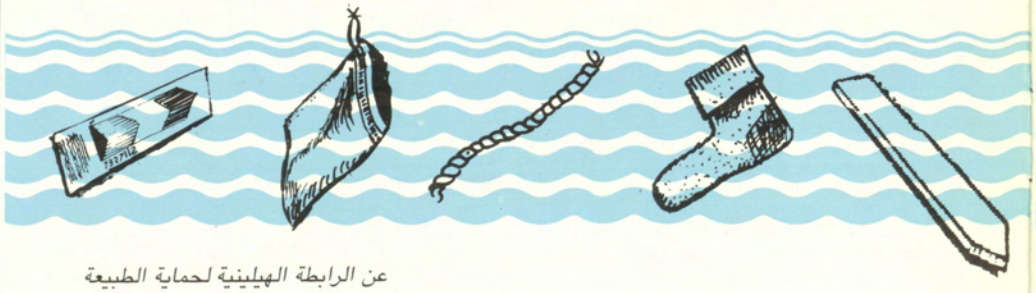

عن الرابطة الهيلينية لحماية الطبيعة

UNEP